رئاسة الجمهورية

ملخـــص

عن التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدوليـــة
للخبراء المعنية بدراسة وتقييـــم دراســات
ســـــد النهضـــة الأثيـــوبي

على الرغم من إعلان أثيوبيا أن للسد منافع كثيرة وليس له مضار على دولتى المصب إلا أن التقرير النهائي أكد على أن معظم الدراسات والتصميمات المقدمة من الجانب الأثيوبي بها قصور في منهجية عمل تلك الدراسات، والتي لا ترقى لمستوى مشروع بهذا الحجم على نهر عابر للحدود، كما أن جزء من تلك الدراسات يحتاج إلى تحديث في ضوء ما توفر من بيانات ومعلومات تم الحصول عليها من واقع الأنشطة المعملية والحقلية المتعلقة بالمشروع، حيث أن بعضاً من تلك الدراسات تم إعدادها بعد الإعلان عن تنفيذ السد في ٢٠١١/٤/١ ، وكذلك أثناء عمل اللجنة.

١. أوصى التقرير النهائي بأهمية وجود احتياطات إنشائية تسمح بتوفير الحد الأدنى من احتياجات دولتى المصب من المياه تحت الظروف الطارئة (توقف محطات توليد الكهرباء) والتى لم يتم توضيحها في الدراسات الأثيوبية والتصميمات المقدمة للجنة.

٢. فيما يتعلق بدراسات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية على دولتي المصب، أوضح التقرير النهائي أن الجانب الأثيوبي لم يقم بعمل دراسات متعمقة تسمح للجنة بوضع رؤية علمية عن حجم الآثار ومدى خطورتها على دولتي المصب.

٣. أكد التقرير على وجود قصور شديد في الدراسات والتصميمات الخاصة بالسد المساعد (السد الذي يرفع السعة التخزينية من ١٤,٥ إلى ٧٤ مليار م٣) ، والذي لم تقم الحكومة الأثيوبية بتقديم المستندات التصميمية الخاصة به للجنة بشكل يسمح لها بالتقييم.

٤. أشار التقرير إلى أنه لا يوجد تحليل اقتصادى من واقع الدراسات المقدمة من الجانب الأثيوبى فيما يخص حجم السد وارتفاعه والقدرة التصميمية لمحطة الكهرباء.
وقد أكد الجانب الأثيوبي أن قرار إنشاء السد بهذه المواصفات خاص بالحكومة الأثيوبية، وليس من اختصاص اللجنة.

٥. أكد التقرير على عدم توفير الجانب الأثيوبي لعدد من الدراسات وأهمها دراسة عن تأثير انهيار السد، وهي إحدى الدراسات الأساسية التي يجب اتمامها قبل الشروع في إنشاء أي سد.

٦. **أشار التقرير النهائي إلى أنه بالرغم من أن :**

– الدراسات الأثيوبية تشير إلى أن ملء السد في فترات الفيضان العالية والمتوسطة سيكون له تأثير على الكهرباء المولدة من السد العالى فقط.
– وقد أوضحت الدراسات أيضا أنه في حال ملء الخزان في فترات الجفاف، فإن منسوب السد العالي يصل إلى أقل منسوب تشغيل له لمدة أربع سنوات متتالية مما سيكون له تأثير بالغ على توفر المياه اللازمة للري، وعدم القدرة على توليد الكهرباء لفترات طويلة.

٧. **بالرغم من أن التقرير النهائي احتوى على بعض إيجابيات السد علي مصر من واقع نتائج الدراسات المقدمة من الجانب الأثيوبي**

– تقليل ترسيبات الطمي الواردة لبحيرة السد العالي
– تقليل الفيضانات
– زيادة المساحة الزراعية

إلا أن التقرير النهائى تضمن أيضا تأكيد الخبراء على عدم إمكانية الاعتماد على تلك النتائج حيث أنها مبنية على بيانات وطريقة تحليل غير محققة ونموذج محاكاة مبسط، وتحتاج إلى دراسات معمقة لتعتمد على نماذج رياضية أكثر تمثيلا لواقع النظام الهيدرولوجي لنهر النيل وظروف التشغيل تحت السيناريوهات المختلفة.

٨. **تضمن الجزء الخاص بتصميمات السد مجموعة كبيرة من المشاكل الإنشائية والجيولوجية**، خاصة فيما يتعلق بأسس تصميم مكونات السد (السد الرئيسي، الأكتاف، المفيض، محطة الكهرباء، المواد المستخدمة في الإنشاء ...)، وكذا الدراسات وطرق التصميم المستخدمة لهذه المكونات.

٩. **أشار التقرير النهائي إلى وجود بعض التأثيرات البيئية والاجتماعية والتي تتمثل في الإضرار:**

– بالثروة السمكية والمرتبطة بتدهور نوعية المياه نتيجة تحلل الزراعات الموجودة بمنطقة بحيرة السد.
– بالإضافة إلى تأثر صناعة الطوب بالسودان نتيجة تقليل كمية الترسيبات الواردة مع المياه، فضلا عن تدهور خصوبة التربة الزراعية بالسودان.

١٠. **احتوى التقرير على عدد من الملاحق (أكثر من ٦٠٠ صفحة) تتضمن محاضر الاجتماعات وجميع التعليقات الخاصة بأعضاء اللجنة على الدراسات الأثيوبية المقدمة، والتي اشتملت على الشواغل المصرية والتأثيرات السلبية المتوقعة من هذا السد.**